الأستاذة كنزة بلحسين
أستاذ متعاقد بجامعة عباس لغرور خنشلة الجزائر
مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية
جامعة خنشلة

الرقابة المالية
على النفقات العمومية

- المراقب المالي، المحاسب العمومي -

الماهر

Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات:

إهداء	03
مقدمة	04
المبحث الأول: الرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي على النفقات العمومية	07
المطلب الأول: النظام القانوني للمراقب المالي.	07
الفرع الأول: مفهوم المراقب المالي.	08
أولا: التعريف بالمراقب المالي.	08
ثانيا: تعيين المراقب المالي.	10
الفرع الثاني: مهام المراقب المالي.	12
أولا: صلاحيات المراقب المالي.	12
ثانيا: صلاحيات المراقب المالي المساعد.	14
الفرع الثالث:نطاق الرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي.	15
أولا: النطاق العضوي للرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي على النفقات الملتزم بها.	15
ثانيا: النطاق الموضوعي للرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي على النفقات الملتزم بها.	16
المطلب الثاني: فعالية الرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي على النفقات العمومية الملتزم بها.	18
الفرع الأول: منح التأشيرة.	19
أولا: شروط منح تأشيرة المراقب المالي على النفقات.	19
ثانيا: آجال منح التأشيرة.	22
الفرع الثاني: رفض التأشيرة.	23
أولا: حالات رفض التأشيرة	23
ثانيا: الإجراءات المترتبة على رفض التأشيرة.	24
ثالثا: آجال رفض التأشيرة.	25
الفرع الثالث: تخطي الرقابة الممارسة من قبل المراقب المالي	25

Scanné avec CamScanner

أولا: إجراء التقاضي.	26
ثانيا: المسؤولية القانونية المترتبة عن تطبيق إجراء التقاضي.	30
المبحث الثاني: الرقابة الممارسة من قبل المحاسب العمومي على النفقات العمومية.	33
المطلب الأول: النظام القانوني للمحاسب العمومي.	34
الفرع الأول: مفهوم المحاسب العمومي.	35
أولا: تعريف المحاسب العمومي.	35
ثانيا: تأهيل المحاسب العمومي.	35
الفرع الثاني: التزامات المحاسب العمومي.	41
أولا: الالتزام بتسلم المهام .	41
ثانيا: الالتزام بتقديم ضمانات مالية.	42
الفرع الثالث: تصنيف المحاسبين العموميين.	43
أولا: المحاسب العمومي الرئيسي.	43
المطلب الثاني: فعالية المحاسب العمومي في الرقابة على النفقات العمومية.	47
الفرع الأول: موضوع الرقابة الممارسة من قبل المحاسب العمومي على النفقات العمومية.	48
أولا: مطابقة العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.	49
ثانيا: صفة الآمر بالصرف أو المفوض عنه.	49
ثالثا: أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها ليست محل معارضة.	50
رابعا: الطابع الإبرائي للدفع.	51
خامسا: الصحة القانونية للمكسب الإبرائي.	52
سادسا: التأشيرات الإجبارية لعمليات المراقبة.	52
سابعا: توفر الاعتمادات.	52
ثامنا: شرعية عمليات تصفية النفقات.	52
الفرع الثاني: إخضاع المحاسب العمومي للرقابة الخارجية.	53
أولا: إخضاع المحاسب العمومي لرقابة المفتشية العامة للمالية.	53

Scanné avec CamScanner

ثانيا: إخضاع المحاسب العمومي لرقابة رقابة مجلس المحاسبة.	56
المطلب الثاني: الأمر بالتسخير تجاوز للرقابة الممارسة من قبل المحاسب العمومي.	60
الفرع الأول: النظام القانوني إجراء تسخير المحاسب العمومي.	61
أولا: مفهوم إجراء تسخير المحاسب العمومي.	61
ثانيا: موانع إجراء التسخير.	65
ثالثا: أثار تفعيل إجراء التسخير.	66
المطلب الثاني: المسؤولية المترتبة على تفعيل إجراء تسخير المحاسب العمومي.	67
الفرع الأول: مسؤولية المحاسب العمومي.	67
أولا: حالات قيام المسؤولية.	67
ثانيا: نطاق المسؤولية المالية والشخصية للمحاسبين العموميين.	68
ثالثا: أشكال المسؤولية التي تقع على عاتق المحاسب العمومي.	69
رابعا: الإجراءات القانونية لحماية المحاسب العمومي من المسؤولية.	71
الفرع الثاني: مسؤولية الآمر بالصرف.	72
أولا: المسؤولية المدنية.	72
ثانيا: المسؤولية الجزائية.	73
ثالثا: المسؤولية عن عدم الانضباط الميزاني والمالي.	73
رابعا: المسؤولية السياسية.	74
خامسا: المسؤولية التأديبية.	75
المطلب الثاني: إجراء التسخير ومبدأ الفصل بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف.	76
الفرع الأول: النظام القانوني لمبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.	76
أولا: تعريف مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.	77
ثانيا: أهداف مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.	78

Scanné avec CamScanner

ثالثا: النتائج المترتبة عن تطبيق مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.	80
الفرع الثاني: إجراء التسخير استثناء على مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف.	82
أولا: استثناءات المبدأ من جانب تنفيذ النفقات.	82
ثانيا: استثناءات المبدأ من جانب تنفيذ الإيرادات.	85
الخاتمة	86

Scanné avec CamScanner

الأستاذة كنزة بلحسين
أستاذ متعاقد بجامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر
مخبرالبحوث، القانونية السياسية والشرعية - جامعة خنشلة -

لقد كان الهدف من الدراسة تسليط الضوء على دور اجهزة الرقابة الداخلية على النفقات العمومية، فرقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي تشكل خطوط دفاع على مسار النفقة، تحرس على حمايتها من كل تجاوز قبل وقوعه.

ان المراقب المالي وفي اطار السياسة العامة للدولة يمارس بعض الوظائف تسمح خاصة في وقت الأزمات الاقتصادية بتفادي الكثير من النفقات التي تكلف الكثير من المصاريف لخزينة الدولة، بالمقابل وسيلة التغاضي تسمح بقبول نفقة اعتبرت غير شرعية من الناحية الشكلية، وهذا لمخالفتها النصوص القانونية، حيث تعتبر جهاز ردع مالي في يد السلطات لتتمكن من خلاله تنفيذ سياستها المالية والاقتصادية يمكن للمحاسب العمومي أن يرفض دفع نفقة معينة التي يراها غير شرعية، وبالتالي نكون هنا أمام حالة منح تسخير من طرف الآمر بالصرف للمحاسب العمومي، الذي يجبره من خلالها على دفع النفقة مع تحمل المسؤولية من طرف الآمر بالصرف.

المعالم
العنوان: شارع الثورة - العلمة - سطيف - الجزائر
ISBN: 978-9931-692-04-1

Scanné avec CamScanner